الاقتصاد العراقي واسواق العمل بعد عام 2003
الواقع والمستقبل
Iraq's Economy And Labor Market After 2003
Reality And Future

أ.م.د جمال عزيز فرحان العاني

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

لقد ركز البحث على العلاقة بين الاقتصاد العراقي واسواق العمل بعد عام 2003 . اذ اتضح ان هناك عاملين شكلا قيدين على اوضاع اسواق العمل في العراق وهما الوضع الامني والسياسيي المضطرب ، وانكماش الاستثمارات المحلية والاجنبية المولدة لفرص العمل .وانه لايمكن ان يزدهر الاقتصاد العراقي دون معالجة هذين القيدين اللذين يعتبران مهمين في اي اقتصاد لان هذين القيدين مترابطين مع بعضهما بصورة لاتقبل الشك وان حلهما بصورة صحيحة سوف ينعش ليس اسواق العمل فحسب ، بل سينعش جميع الاسواق في الاقتصاد العراقي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العراقي .

Abstract

This research has focused on the relationship between the Iraqi economy and labor markets after 2003. As it turns out that there are two factors that form two limitations on the conditions of the labor markets in Iraq, namely the security and political situation is volatile, and the contraction of domestic and foreign investments generating the working opportunities. The Iraqi economy cannot be thrived without addressing these constraints, which are considered important in any economy, because these constraints are interlinked with each other in such a way which does not accept uncertainty, and resolved them properly will not only revive the labor markets, but all markets will revive in Iraqi economy, and thus achieve the economic and social well-being of the Iraqi people.

المقدمة

ان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية ،غلبت عليه في العقود الاربعة الاخيرة اقتصاد الحرب ، بمعنى ان كل موارده معبئة لمواجهة الحروب الخارجية التي خاضها العراق واخرها عام 2003 . لذا فان الاقتصاد العراقي عانى من الاختلالات الهيكلية والتوجهات المركزية بالرغم من انه توجه عام 1987 نحو الخصخصة وتنمية دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية . الا ان ذلك لم يجد نفعا" والسبب ان القطاع الخاص ليس مؤهلا" لقيادة المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتطلع نحو الازدهار الذي يمكن ان يحققه هذا القطاع للمواطنين من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. لذا كان للقطاع العام (الاشتراكي سابقا") الدور الذي اضطلع به رغم القيود التي فرضتها الامم المتحدة

ومجلس الامن الدولي على هذا القطاع في عام 1990 بعد احتلال العراق للكويت واستمر هذا النهج الى عام 2003 وهو عام احتلال العراق من قبل امريكا .

ان الاقتصاد العراقي يعاني من جملة معوقات وقيود فرضها الاحتلال وبالتالي اصبحت جزءا" من النهج العام له وطبع هذا الاقتصاد بقيود لم تكن موجودة سابقا" كالحروب الاهلية والفساد الاداري والمالي وكثرة الاحزاب المتناحرة على السلطة في البلاد دون ان تقدم للمواطن مايصبو اليه ، حتى ان البطاقة التموينية اصبحت من الضعف بمكان لايعرف المواطن اي المواد اخذها بالرغم من انها رديئة وكميتها محدد وعددها قل الى ثلاث مواد.

تكمن اهمية البحث في ان اسواق العمل في العراق بعد عام 2003 اختلفت جذريا" عما كانت عليه قبل هذه السنة تحديدا" ، بل اصبح الاقتصاد العراقي مختلفا" عما كان عليه قبل هذه السنة من حيث المصطلحات التي استخدمت وسمع بها المواطن العراقي لاول مرة كالفساد الاداري والمالي والتقسيمات الطائفية والاثنية والعرقية والحزبية ، بل ان المواطن نفسه تاه في هذه المصطلحات ، هل يصبح جزءا" من هذه المنظومة الطارئة على سمعه وفكره ام يكون منعزلا" عنها فلابد من معرفة الاسباب التي اصبحت عليه تلك الحالة وكيف يمكن التخلص منها او محاربتها .

لقد كانت اسواق العمل العراقية ليست بعيدة عن بيئتها الاقتصادية وغير منعزلة عن هذا التدهور الذي عاشه ويعيشه المواطن العراقي ، بل ان كل المتغيرات الكلية اصبحت في وضعية منهكة وغير قابلة للتطور بسبب القيود التي فرضت على الاقتصاد العراقي . فلابد من تشخيص دقيق لحالة أسواق العمل العراقية في ظل بيئتها الجديدة بعد عام 2003.

ان اسواق العمل العراقية تعمل في ظل بيئة اقتصادية جديدة من القيود جعلتها تعاني من البطالة بالرغم من توفر الامكانيات المادية والمالية والبشرية الكبيرة جدا" في ظل الانتعاش الريعي الذي مر به الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية. واصبح المواطن حقيقة مرفها" بصورة اكثر وضوحا" مما كان عليه قبل 2003 ومع ذلك فان مستوى اداء الاقتصاد العراقي اخذ بالانخفاض التدريجي لرفاهية مواطنيه بعد انهيار اسعار النفط الخام الدولية وتراجعها الى اكثر من النصف خلال السنوات الثلاثة الاخيرة . فبعد ان كان مستوى سعر البرميل الواحد وصل ذروته عام 2008 الى 140 دولارا" اصبح الان اقل من (50) دولارا" بل وصل الى اقل من (40) دولارا" في شهر اب من العام 2015 مما يعني ذلك ان المؤشرات قد انخفضت هي الاخرى .

ولكن ماذا عن اسواق العمل في العراق وماذا عن القيود التي فرضت عليها سابقا" بعد عام 2003 وقبل انهيار اسعار النفط العالمية وماذا بعد انهيار هذه الاسعار؟

مما يستدعي القراءة الجيدة لاوضاع السوق العراقية بصورة عامة واسواق العمل بصورة خاصة . حيث ان البيئة الاقتصادية التي يعيشها العراق قد اثرت بصورة مباشرة على اوضاع اسواق العمل في البلاد . لذا نجد ان ابرز القيود التي القت بظلالها على اسواق العمل هي القيود التي تتعلق بالتدهور الامني والسياسي من جهة وقلت الاستثمارات المحلية (القطاع العام والخاص) والاستثمارات الاجنبية (المباشرة وغير المباشرة) عدا قطاع النفط (بموجب جولة التراخيص) ، مما يعني ان العمالة في هذا القطاع هي بالاساس قليلة ولاتمتص عمالة فائضة في اسواق العمل العراقية ، مما يعني ذلك ان الاستثمارات يفترض ان توجه الى القطاعات الرئيسية (الزراعية ، الصناعية ، الخدمية ، البناء والتشييد .... الخ) لانها قطاعات حقيقية تمس الامن الغذائي للمواطن العراقي من جهة وتوفر فرص العمل له من جهة اخرى .

مدخل تمهيدي:-

المعلومات الخاصة بأسواق العمل وخصائصها بعد عام 2003 في العراق:-

اتسمت فترة مابعد عام 2003 رغم تعدد جهات النشر والمعلومات المحلية والعربية والدولية ،بعدم وجود بيانات كافية تعبر عن الحالة التي نعيشها. فوزارة التخطيط العراقية ، وخاصة هيئة تخطيط القوى العاملة وعبر المجموعات الاحصائية السنوية المتعددة ورغم جماليتها الاخراجية الا انها تفتقر الى الكثير من البيانات الرسمية . مما يجعل عملية التقويم العلمي المنصف غير صحيحة ، وبالتالي سوف يضطر الباحث الى أخذ بيانات من مصادر اخرى لها اغراض متعددة . مما يقلل من اهمية التشخيص وبالتالي سوف تكون المعالجات مشكوك فيها اصلا" . اضافة الى ذلك فان عملية المسوحات السنوية التي كان يعمل فيها قبل عام 2003 بالنسبة للقطاع العام وحتى القطاع الخاص كانت توفر قدرا" من المعلومات الاحصائية عن القوى العاملة حسب مستوياتها المهنية والاقتصادية والتعليمية وهي تعطي بعض التقديرات التي يمكن ان تقترب من الواقع. ومع ذلك تعد المصادر العربية المتاحة ، هي المصدر المتاح للباحث في الوقت الراهن ، الى ان تتمكن أجهزتنا المعلوماتية من رفدنا بالمعلومات الدقيقة عن الاوضاع الأقتصادية في العراق ، ومنها اسواق العمل .

اولا": النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:

يشير الجدول رقم (1) الى ان النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة 2005-2013 لم ينخفض عن 4% الا في عام 2007 حيث وصل الى ادناه (بالاسعار الحقيقية 1988=100) اذ شكل معدل (1.4%) بسبب الاوضاع الامنية المتردية ، وشهد هذا العام تحديدا" هجرة المواطنين العراقيين داخليا" وخارجيا" وصلت الى الملايين نسمة منهم وهذه الهجرة قد اثرت على الاوضاع العامة في البلاد ومنها النمو الاقتصادي ، بل تشتت القوة الاقتصادية العراقية تشتتا" كبيرا" جراء هذه الاوضاع اذ ان عصابات الجريمة المنظمة كانت تستولي على انابيب النفط الخام ، وكل عصابة لها انبوب من النفط الخام تتصرف به حيث تشاء مما اثر على النمو الاقتصادي تاثيرا" سلبيا". في حين سجل عام 2006 و 2012 اعلى معدل نمو اقتصادي في الفترة موضوع البحث (10.2%) و (8.4%) على التوالي مما يسجل انتعاشا" اقتصاديا" كبيرا" . لكن ليس الى الحد الذي يطمئن المواطن لان اسواق العمل قد سجلت هي الاخرى معدلات من البطالة بصورة كبيرة ، اذ توقفت المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية بصورة كلية وجزئية واصبح تجهيز العرض الكلي معتمدا"على الاستيرادات الخارجية بحيث اصبح المواطن العراقي لايرى البضاعة العر اقية من بين العرض الكلي الا البضائع من السلع الزراعية والصناعية الاجنبية منها فقط واصبحت الاسواق العراقية مكانا" خصبا" للبضاعة الايرانية والتركية والسورية والصينية بصورة خاصة بل اصبحت السوق العراقية مكانا" مخصصا" لمقابر السيارات من دول الجوار العربي كالاردن والامارات والكويت. وهذا يعني ان النمو الاقتصادي كان مقتصرا" على الجانب النفطي فقط بصورة واضحة مما يؤكد الجانب الريعي لهذا النمو وليس جانب الانتاج السلعي المحلي . وهذا يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا" منفتحا" على الخارج انفتاحا" كبيرا" مما يعرضه الى الازمات والدورات التي تخضع لها الاقتصادات الاجنبية. اضافة الى ذلك فان الاوضاع الامنية هي الأخرى تشكل احد ابرز القيود الذي تعاني منها الاسواق العراقية لمختلف تنوعاتها وبالتالي فان الوضع الامني قد اثر مباشرة على جانب العرض الكلي المحلي من حيث الاستثمار المحلي والاجنبي مما ادى ذلك الى انخفاض هذه

الاستثمارات بصورة غير مشجعة مما وضع اقتصادنا بهذا القيد الخطر . وهذا شجع المستثمر العراقي على استيراد البضائع من السلع الاجنبية بمختلف اصنافها على انتاجها محليا" وتوسيع دائرة الاستثمارات وفرص العمل وبالتالي توسيع نطاق السوق العراقية لكي يتم تنويعها ورفع كفاءتها من حيث المهارات والتقنيات وهذا هو الذي يفترض ان يحدث مما اثر تاثيرا" مباشرا" على ضيق السوق العراقية وبالتالي تقليل فرص العمل وانكفاء مهارات القوى العاملة وبالتالي انحسار كفاءة العامل العراقي وابداعاته. وهذا جانب غير مؤاتي مستقبلا" على الموارد البشرية العراقية. كما ان مقارنة النمو الاقتصادي الحقيقي (مقوما" بالدولار الأمريكي) بين العراق وبعض الاقطار العربية التي اصابتها الاضطرابات السياسية وتأثرت بها (الربيع العربي) نجد ان مصر يشكل نموها الاقتصادي 2012 و 2013 (2.2% و 2.1%) ، اليمن (2.4% و 4.2%) ، ليبيا (104.5%و 2.5-%) ، البحرين (3.4% و 5.4%) لكن مع ذلك فان وضع مؤشر النمو الاقتصادي في العراق هو افضل من اقطار عربية اخرى لم تمر بالظروف التي يمر بها العراق . (تقرير 2014 ، ص24)

ثانيا": نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي:

بالرجوع الى جدول (1) نجد انه بالرغم من تطور نصيب الفرد الواحد العراقي بالاسعار الحقيقية فان هذا المعدل هو دون المستوى المطلوب لانه لم يتجاوز في احسن احواله (2000) دينار عراقي بأسعار (1988=100) مما يعني انه بالرغم من زيادة رواتب الموظفين والعمال الحكوميين فأن المستوى العام لنصيب الفرد العراقي لم يتجاوز مبلغا" يجعله في مستوى الدول المترفهة مثل (قطر ، الكويت ، تركيا ، الاردن) وهذا يجعل المواطن العراقي في غربة في وطنه مما يشجعه على الهجرة لدول العالم المتقدم ، في حين نجد ان الاقطار العربية النفطية و بعض الاقطار العربية غير النفطية حققت لمواطنيها معدلات اكثر من العراق بكثير من 2005 و2013 ، اذ ازداد نصيب الفرد الواحد في كل من قطر(49151$ - 110606$) ، الامارات(43989$ - 47152$) ، الكويت(27014$ - 44347$) ، البحرين(15140$ - 26118$) ، السعودية(14089$ - 24953$) ، عمان(12388$ - 20663$) ، لبنان(5469$ - 11015$) على التوالي . فأن متوسط الدول العربية للفترتين اعلاه (3891$ و 8109$) اما في العراق فان هذا المعدل كان للفترتين اعلاه (1296$) و (5569$) بعد ليبيا (7186$ - 7533$) والجزائر (3132$ - 5910$) (تقرير 2014 ص25) ليصبح تسلسل العراق بين الاقطار العربية العاشر من عشرين قطرا" عربيا" . على الرغم من ان معدل التضخم وصل الى ادنى مستواه عام 2009(2.8-%) بعد ان وصلت عام 2006 كمعدل تغير سنوي (53.2%) مما يعني ذلك ان المستوى الحقيقي للرفاه قد انخفض في سنوات كثيرا" جدا" كما يدل هذا المؤشر، ومع ذلك فان فرص التطور في البلاد كانت مرهونة بمدى النجاح الذي يمكن ان تحققه الحكومة بعد تحقيق الامن والامان للمواطن خاصة في العاصمة بغداد . لكي يزدهر الاستثمار سواء كان المحلي او الاجنبي او الاثنين معا". ولكن التدهور الامني في البلاد حال دون ذلك اضافة الى الفساد المالي والاداري والحزبية والطائفية اصبحت اكثر وضوحا" على ارض الواقع .

لقد اصبح تصدير النفط الخام اكثر اهمية للمواطن والموازنة العراقية وهو المنقذ الوحيد نحو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للحكومة والمواطن والتجار حيث يظهر الجدول رقم (1) من خلال مؤشرات (7-17) كيف ان لتصدير النفط الخام اهميته ولا الأستغناء عنها. ولاتحتاج الى التعليق لانها اصبحت حقائق لايمكن تغافلها عن المشهد

الاقتصادي العراقي. بل اصبحت الايرادات النفطية هي التي تشكل الثقل الاساسي والرئيسي للاقتصاد العراقي. مما يعني ذلك ان النفط الخام هو يمثل الاقتصاد العراقي في جانبيه العرض الكلي والطلب الكلي.

ثالثا":البطالة في الاقتصاد العراقي:

يظهر الجدول رقم(1) ان معدلات البطالة بعد عام 2003 قد شكلت نسبا" لايستهان بها كما في المؤشر رقم(6) من الجدول المشار اليه مما يعني ان هناك خللا" كبير ا" في بنية الاقتصاد العراقي وهيكليته، حيث لم تتراجع معدلات البطالة خلال الفترة موضوع البحث عن (10%) في ظل اوضاع امنية واقتصادية غير مشجعة على الاستقرار الامني والاقتصادي ومع ذلك فان معدلات البطالة هذه بالرغم من ارتفاع نسبها الا انها تعتبر نسبا" مقبولة نوعا" ما في ظل القيود الامنية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العراق بعد عام 2003 . وهي اوضاع غير مشجعة امنيا" واقتصاديا" واجتماعيا"، فالتناحر على السلطة بين الاحزاب الوطنية والفساد المالي والاداري وضياع فرص الاستثمار المحلي والاجنبي وبالتالي انخفاض فرص العمل جعلت الاقتصاد العراقي بهذه المؤشرات . مما يعني ذلك ان هناك اخطاءا" على مستوى الفكر والتطبيق وقع بها السياسي والاقتصادي العراقي. فالتحول من نظام المركزي الى نظام السوق، لايعني التخلي عن النظام المركزي بصورة كلية لان الوضع الاقتصادي في البلاد بعد عام 2003 شهد دمارا" شاملا" في كل البنى التحتية وهذه تحتاج الى خطط اقتصادية ملزمة التنفيذ والمتابعة من قبل الحكومة المركزية تلزم جميع القطاعات الاقتصادية (العام والخاص) بتنفيذ تلك الخطط لكي يكون الأقتصاد العراقي اكثر استعدادا" للتحول الى اي نظام ومنه نظام السوق حتى يعطي نتائج مثمرة لكل الاطراف. فالتخطيط المركزي ومسألة قانونيته والزامه للجهات ذات العلاقة لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية هو لترصين اليات السوق بمختلف اصنافها واتجاهاتها وليس لأضعافها. لأن الهدف الاسمى هو خدمة المواطن العراقي وليس خدمة أنظمة بعينها.

ان معدلات البطالة والتضخم كما في المؤشر رقم(5) في الجدول المشار اليه، قد وضعت الاقتصاد العراقي في وضع الركود التضخمي خاصة في سنوات 2005-2007 بل جعلته في وضع ايضا" ركود في بعض السنوات، وليس كركود الاقتصاد المتقدم ، بل ان وضعية الركود او التضخم هو بسبب الظروف التي يعيشها العراق عموما" من حيث قلة الاستثمارات المحلية والاجنبية وهجرة العقول العلمية عالية التخصص الى خارج البلاد، بل ان العرض الكلي العراقي هو ناجم اساسا" من حجم الاستيرادات الكبيرة في ظل ظروف تعزيز العرض الكلي وشجع على ذلك الاعفاءات الضريبية لتعويض الاقتصاد الوطني عن الانتاج المحلي بسبب ان غالبية المنشآت الوطنية الانتاجية والخدمية اصبحت في ظل الدمار اما خارج حلبة الانتاج او ان بعضها غير كاف لسد احتياجات السوق المحلية. مما جعل معدلات البطالة تصل هذه النسب بل وأرتفعت نسب التضخم الى مستويات عالية بسبب التضخم المستورد.خاصة في السنوات 2005-2007 كما في المؤشر رقم(5) من الجدول المشار اليه.

اطار (1) :-

السكان والبطالة في محافظة بغداد:-

لقد وصل حجم السكان في العراق لعام 2009 (31664466) **نسمة حسب نتائج الحصر والترقيم الذي اجرته وزارة التخطيط لعام** 2009 وبموجب ذلك:-

أ- كان حجم السكان في العراق للفترة 2009-2012 **وبموجب الاسقاطات السكانية الذي قامت بها الوزارة قد تطور عدديا من** (31664466) نسمة الى (32489972) نسمة عام 2010 ثم ازداد الى (33338737) نسمة عام 2011 ثم وصل عام 2012 الى (34207248) نسمة بمعدلات نمو سنوية **على التوالي** (2.60% ، 2.61% ، 2.61%) **وهو معدل ثابت تقريبا" خلال الفترة اعلاه.**

ب- **كما ان مدينة بغداد قد شكلت ثقلا" سكانيا" كبيرا" فهي وان كانت النسبة ثابتة للفترة اعلاه فهي شكلت** (21.17%) من حجم السكان في العراق

ج- **كما انها ايضا" كانت تعاني معدلات مرتفعة من** البطالة خلال الفترة (2003-2008)**.حيث كانت** (33% ، 28.5% ، 16.8% ، 15.74% ، 11.77%) **بين السكان بعمر** 15 سنة فأكثر على التوالي .

د-**في حين شكلت نسبا" عالية من معدلات النشاط الاقتصادي المنقح للفترة** (2003-2008) (43.3% ، 46% ، 48.25% ، 48.75% ، 51.91%) على التوالي **ولكن ليس اكثر من بعض المحافظات في القطر التي شهدت اوضاعا" اكثر استقرارا" وامانا" خلال تلك الفترة مثل (كركوك ، نينوى ، بابل ، واسط ، المثنى ، صلاح الدين).**

ه - **في حين كانت معدلات العمالة الناقصة في محافظة بغداد (وهو العمل بدوام جزئي) نسبا" ايضا" لايستهان بها** خلال عامي (2006 و 2008) وصلت الى (45.6% و 25.6%) على التوالي .

و- كما ان عمالة الاطفال (6-14) **سنة خلال العامين اعلاه ايضا" شكلت هي الاخرى نسبا" متزايد من** (2.9%) الى (8.2%) **وهذا يعد انتهاكا"** لحقوق الطفولة في العراق وتدهورا" **في الحالة المعاشية لبعض الاسر العراقية التي اضطرت الى تشغيل اطفالها في اسواق العمل المختلفة .**

ر- **كما ان اللافت الى الانتباه من معدل البطالة بين الشباب** (15-24) **سنة خلال العامين المذكورين اعلاه قد شكلت نسبا" ايضا" لايستهان بها** (26.4%) و (25.9%) على التوالي فاذا اردنا ان نجمع معدلات البطالة **الظاهرية والعمالة الناقصة لوجدناها تشكل نسبة كبيرة من حجم السكان اذ وصلت تلك النسبتين للعامين اعلاه** (42.14%) (37.67%) على التوالي .

ز- **وهذا يعني ان الاهدار بالطاقات والامكانيات المتاحة تشكل نسبا" خطيرة في الوقت الذي كان يفترض بمحافظة بغداد ان تكون بامس الحاجة اليهم وهي تمر كغيرها من المحافظات بالاوضاع الامنية والعمليات الارهابية وهذا يؤدي الى اهدار في النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات كان بالامكان ان تغير صورة ووجهة الاقتصاد في مدينة بغداد . وبالتالي تعزيز الرفاه الاقتصادي والسلم الاجتماعي . مما يعني ان الحصيلة النهائية لمستوى الفقر في البلاد وفي محافظتنا شكل نسبا" خطيرة لان العراق لم يعهد عليه انه سجل نسبا" عالية في مستوى الفقر وهو بلد غني بامكاناته النفطية_والمعادن والموارد البشرية والفنية ..... الخ . اذ سجلت نسبة الفقر** (22.9%) في عام 2007 وهي نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر الوطني .

انظر في ذلك :-

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الأحصائية السنوية 2012-2013 ، الباب الثاني ، احصاءات الأسكان والقوى العاملة ، مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء ، بغداد ، 2014 ، ص ص 1-19

- صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، 2014 ، ص 339

رابعا": القوى العاملة واسواق العمل في العراق:*

اظهر الجدول رقم(2) النسب الدالة على ان القوى العاملة وبعض تصنيفاتها المتعارف عليها خلال الفترة 2003-2012 حيث ان نسبة القوى العاملة الى حجم السكان لم تتجاوز في احسن الاحوال عن (39%) عام 2009. اذ ان النسب تراوحت بين حد ادنى (24.6%) عام 2012 وحد اعلى (27.1%) عام 2005 وهذه النسب قليلة جدا" بمعنى ان معدل الاعالة جدا" مرتفع في العراق في ظل الظروف التي يعيشها المواطن العراقي كما ان ذلك يدل على مدى ضيق السوق العراقي من حيث نسبة التشغيل الى حجم السكان وهو ادنى النسب الموجودة في العالم والبلاد العربية. وهذا ان دل على شئ فانه يدل على ان الاقتصاد العراقي لايهتم لتنوع قطاعاته بل يحافظ على طبعه الريعي فقط. اضافة الى ذلك فان نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة (15 سنة فاكثر)هي الاخرى متدنية اذ وصلت اعلى نسبة فيه خلال فترة البحث (22.6%) لعام 2006 وهي ايضا" نسبة متدنية سواء على الصعيد العربي او على الصعيد الدولي اذ وصلت النسبة في بعض الاقطار العربية الى نسب هي اعلى من العراق قد تصل الى اكثر من الضعف كما في المغرب اذ وصلت عام 2012 نسبة (44.5%) والصومال الى (33.6%) والسودان (29.2%) وفي تونس (25.9%) وكمتوسط للدول العربية نسبة (23.2%) وهذا يعني ان اعلى نسبة في العراق لم تبلغ المتوسط العام للبلدان العربية عام 2012 اذ وصلت تلك النسبة الى (17.3%) وهي نسبة متدنية جدا" اتجاه الكثير من الاقطار العربية الاخرى.

وبصورة عامة فان نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في العراق هي متدنية مقارنة مع الكثير من الاقطار العربية الاخرى كما في الاردن ، الامارات ، قطر ، الكويت ، مصر ، لبنان ، وغيرهم من الدول العربية .(تقرير 2014 . ص352). وهذا يعني ان القوى العاملة العراقية هي ذكورية اكثر منها متساوية من حيث الجنس او قريبة من التساوي. بل ان عمالة الاطفال (5-14 سنة) شكلت نسبا" بين (4% - 13.4%) خلال الفترة المذكورة الا ان نسبتهم في الكثير من البلدان العربية هي كبيرة مما يدل على تردي اوضاع المعيشة في هذه البلدان العربية. (نفس المصدر).

كما يلاحظ ان نسب القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الثلاثة الرئيسية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) قد مالت لصالح قطاع الخدمات وهذا يدل على ان حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية هي منخفضة لتوسيع دائرة الانشطة في القطاعات الانتاجية الخاصة والاجنبية. بمعنى ان الثقل الرئيسي يضطلع به القطاع العام بسبب هيمنة هذا القطاع النفطي وبالتالي يستطيع الاستثمار في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية (خاصة في القطاع الحكومي) في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وهناك عامل مهم وهو مرونة التشغيل العالية لدى القطاع العام. اذ ان بعض الدراسات حول مرونة التشغيل لدى صندوق النقد العربي وجد بان اقطار مجلس التعاون العربي (النفط الخام) هي اكثر مرونة من الاقطار العربية ذات التنوع الانتاجي . حيث كانت مرونة التشغيل في الاقطار الخليجية الستة للفترة (2000-2008) (0.66%) والاقطار العربية المنتجة للنفط غير الخليجية (0.95%) مثل (الجزائر ،

*ليس هناك سلسلة من الارقام المحلية للقوى العاملة تظهر تطورات العمالة خلال فترة البحث مما لجأ الباحث الى مامتوفر في تقارير صندوق النقد العربي لتوضيح حجم العمالة العراقية وتصنيفاتها

ليبيا ، سورية ، اليمن) اما في الاقطار العربية المستورد للنفط مثل (مصر، الاردن ، لبنان ، المغرب ، تونس) وصلت الى (0.55%) وكمتوسط عام لجميع الدول العربية وصلت النسبة الى (0.70%) . (تقرير 2013 . ص44 جدول 9).

بمعنى ان زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) سوف يؤدي الى زيادة التشغيل بالنسبة التي ذكرت سابقا". وهذا يعود الى ان العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي لاتعمل في الاقطار العربية كما وجدت بموجب دراسات اقتصادية رائدة في هذا المجال في اقطار العراق (دراسة منتهى عن الأقتصاد العراقي للفترة (1970-2010)) ودراسات عن الاقتصادات العربية مثل (تونس ، الجزائر، المغرب) للفترة (1990-2005) (لموسى) ومجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2010) لقدسي (تقرير 2013 ، ص44-45) والذي عرف عند الاقتصاديين بقانون اوكن (منتهى ص 121) والذي مفاده ان كل زيادة في معدل البطالة بنسبة(1%) تتوافق في المتوسط مع انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة (2%) وهو ايضا" قانون يدل على العلاقة العكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي ومعنوية . كما ان مثل هذه الدراسات سوف تعيننا على معرفة هل ان البطالة في الاقتصاد المعني هي لاسباب هيكلية ام لاسباب الدورةالاقتصادية.(نفس المصدر)

كما ان الاسباب قد تكون مركبة ومعقدة ، لان التشخيص الدقيق لمعرفة الاسباب سوف يقودنا الى وضع ستراتيجيات المعالجة بصورة واضحة. كما ان اسباب عدم وضوح تلك العلاقة في الاقطار العربية انما يعود الى ان القطاع العام هو من يوظف في انشطته الاقتصادية والأجتماعية المختلفة للقوى العاملة حتى ولو انخفض فيه معدل النمو الاقتصادي ، وبالتالي لاتكون الصورة واضحة من ان القوى العاملة تعمل بموجب الحاجة الماسة اليها. اذ ان الطلب على العمل انما هو طلب مشتق على السلع المنتجة وبالتالي كلما تزداد مرونة الطلب على السلع كلما تزداد مرونة الطلب على التشغيل وهذا يجعل العلاقة واضحة ومنطقية بين معدلات التشغيل (او البطالة) ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

خامسا: اهمية القوى العاملة في خطط التنمية الوطنية:

لقد كان هناك اهتمام واضح وضروري من قبل الحكومة العراقية الوطنية بعد ان استلم العراق سيادته عام 2004 واصبحت لدى العراق حكومة وطنية ودستور قرره الشعب العراقي عام 2005. حيث تم وضع اول خطة ستراتيجية شاملة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ومرافقه الحيوية من خلال وضع ستراتيجية التنمية الوطنية او ل ستراتيجية للتنمية الوطنية صدرت في شهر تشرين الثاني من العام 2004 ، وكانت للمدة (2005-2007) وقد اكدت كذلك على القطاع الخاص واهمية دعمه والأهتمام به . ثم وضعت ستراتيجية ثانية من خلال ستراتيجية التنمية الوطنية (2007-2010) (وزارة التخطيط ، ستراتيجية التنمية الوطنية 2007-2010 ، ص ص 73-74).التي اكدت بصورة واضحة على الاهتمام بدعم التنمية في القطاع الخاص الذي يخلق فرص العمل من خلال منح الحوافز المالية وتقليل البيروقراطية وزيادة الاستقرار ، والاهتمام بنظام التعليم المهني لكي يستطيع الاستجابة لاحاجات سوق العمل من حيث المهارات وتشجيع التشغيل ، اضافة الى أمور اخرى الا ان الهدف الرئيسي كان ينصب على بناء راس المال البشري الضروري لتحقيق النمو وتقليل نسبة البطالة من (18%) الى (9%) وزيادة مشاركة النساء في قوة العمل الى (35%) . اضافة الى تشجيع الاستثمارات والتشغيل الذي تعرضه الاستثمارات

الاجنبية ووضع برامج التدريب اثناء العمل لبناء المهارات بشكل يتلائم مع التكنولوجيا الحديثة ومستويات الادارة. من جهة اخرى فأن خطة التنمية الوطنية (2010-2014) كانت اكثر دقة وطموحة فيما يتعلق بالاستثمارات وتوليد فرص العمل على القطاعين العام والخاص حيث انه تم رصد مبلغ186 مليار دولار تنفق على جميع المشاريع والتي سوف تولد فرص العمل بين (3-4.5) مليون فرصة عمل كما اكدت الخطة على الجانب المهاري للايدي العاملة وعلى رفع المستوى التقاني التكنولوجي المستخدم في الانتاج. (خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ص30).

في حين ان خطة التنمية الوطنية (2013-2017) قد استهدفت بعض الامور المتعلقة بالقوى العاملة حيث انها استهدفت تقليل البطالة الى (6%) عام 2017 وزيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي ليصل الى (50%) ورفع كفاءة العاملين وزيادة فرص العمل ورفع انتاجية العمل والمهارات والتعليم وتفعيل آليات سياسة التشغيل ومشروع قانون العمل الجديد ...الخ (الخطةالتنمية الوطنية2013-2017 ص ص36-38) .غير ان المشكلة الاساسية في كل هذه الخطط رغم الطموحات وحسن النية المتوفرة فيها ، فانه كلما استقر الوضع الامني اصبح اكثر انهيارا" مما كان في زمن وضع الخطة حيث ان ثلث مساحة العراق محتلة من قبل الارهاب الداعشي وهذه المسألة في غاية الخطورة. كما ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد وضعت مشروع سياسة التشغيل الوطنية عام 2010(المشروع) الا انه ايضا" يصطدم بالوضع الامني .

ان الاهتمام بمسالة تحديد فرص العمل انما يحتاج الى وضع سياسي مستقر ومستدام وليس في ظل الظروف الاستثنائية التي نعيشها ثم ان الخطط التي تم التطرق اليها خطط تأشيرية تأخذ بنظر الاعتبار المشاريع التي يمكن تنفيذها وهي تخضع للقيود الامنية والسياسية التي يعيشها البلد . فالاوضاع كلها في البلاد مرهونة بأستقرار الوضع الامني، نأهيك عن الوسائل الفنية التي يحتاجها التخطيط السليم لوضع الخطط السليمة وبالتالي سوف تسهم ليس في تشخيص وضعنا الاقتصادي ، بل في مايجب ان يكون عليه وضعنا في المستقبل كما خططنا له . وليس كما يراد له من قبل الاخرين.

اطار (2) :-

تفعيل مكاتب التشغيل في عموم المحافظات العراقية وخاصة محافظة بغداد:-

بدأ الاهتمام بتنظيم التشغيل في العراق في عام 1970 بعد تشريع قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 الملغي حيث نصت المادة (159) من القانون نفسه على تأسيس المؤسسة العمالية للتشغيل والتدريب والتأهيل كما حدد اهداف المؤسسة في حقل التشغيل ، "ان غاية هذه المؤسسة حماية وتأكيد القيمة الانسانية النبيلة للعمل وتحريره نهائيا" من معنى السلعة وتحكم السوق والاحتكارات وتمكين جميع المواطنين الراغبين فيه من الحصول عليه بكرامة بوصفه حقا" يكفله القانون لكل مواطن قادر عليه" .

وعلى هذا الاساس مارست المؤسسة نشاطها عام 1971 وذلك من خلال تشكيلاتها المتعددة ومكاتب التشغيل المنتشرة في عموم المحافظات ومنها بغداد. واصبحت هذه المؤسسة مسؤولة مسؤولية تامة عن عملية التشغيل في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط وعن تشغيل العمال غير الماهرين في القطاع العام. مما أدى الى تنظيم عملية التشغيل بشكل مرض ، واصبحت سجلات المكاتب المصدر الاساسي للمعلومات المتعلقة بسوق العمل من حيث اعداد العاطلين عن العمل واصنافهم واستطاعت هذه المؤسسة خلال فترة الثمانينات تسجيل الآف العمال وتشغيلهم في مختلف القطاعات ، مما ادى ذلك الى ان مكاتب التشغيل قد اثبتت نجاحها في تنظيم سوق العمل بين المعروض من اعداد واصناف العاملين العاطلين لتلك النشاطات وألغي القانون السابق بموجب تشريع قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 الذي اعطى الحرية الكاملة لاصحاب العمل بتشغيل القوى العاملة من دون قيود. وبموجبه تحول مكتب التشغيل من جهة مسؤولة عن تنظيم سوق العمل وتوجيه افراده لعموم القطاع الخاص وجزء من القطاع العام الى جهة احصائية تمارس عملية جمع البيانات اكثر من ان تمارس التشغيل وبهذا القانون فقدت هذه المكاتب مسؤوليتها عن تنظيم العمالة في سوق العمل. بعد عام 2003 تم اعادة فتح هذه المكاتب وعاد دورها الفاعل في عملية تشغيل القوى العاملة للقطاعات المذكورة اعلاه اضافة الى جزء من القطاع العام واعادت سيطرتها على عملية تنظيم سوق العمل ودور هذه المكاتب في التوجه والارشاد المهني والذي يقوم على توفير المعلومات والمشورة للفرد ليختار مهنته والاستعداد لها . وتطور دور هذه المكاتب الى درجة انها اصبحت تتبنى مساعدة طالب الشغل على تحديد مسار مهني يضمن له الاندماج في الحياة البسيطة وتسعى الى اعادة الثقة للشخص الباحث عن شغل في ظل ماتقتضيه المرحلة الحالية من توفر الامكانيات المادية والفنية والبشرية .لذا فأن تطوير أداء هذه المصالح وتعزيز مساهمتها في الحد من البطالة وآثارها السلبية على طالب الشغل خاصة ممن يواجهون صعوبة الأندماج تتوجب توفير امكانيات معينة تتمحور حول تطوير التنظيم الهيكلي لمصالح التشغيل واعطاء وظيفة التوجيه والارشاد وتبني المكانه التي تستحقها باعتبارها تمكن من توجيه طالبي التشغيل ومن تشريك العاطلين في البحث عن الحلول الكفيلة بمساعدتهم على الاندماج في الحياة المهنية.

ان المكاتب تقوم بعملها بموجب البيانات المتاحة ، من قبل المتقدمين والمقابلات والبيانات المهنية . حتى يتم التعرف على مؤهلات المتقدمين لكي يتم توزيعهم على الدرجات الشاغرة لدى القطاعات المذكورة داخليا" وخارجيا"(العراق) والتي تعتمد المواصفات العلمية والذكاء ومقدرة التأقلم مع العمل الجديد ، وكذلك تطلعات المتقدم وميوله والسمات الشخصية واخلاقيته ومدى قدرته على اتخاذ القرار ، اضافة الى امكانيات المتقدم المعرفية ومدى ملائمتها للوظيفة او العمل الذي يناط اليه.

في ضوء المؤشرات المتاحة عن مراكز التشغيل والتدريب مطلع عام 2006 فان عدد المتقدمين لطلبات التوظيف لدى مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بلغ (704594) شخص ولمختلف المستويات التعليمية شكلت الاناث نسبة (10.5%) منها وهم بحدود (74434) من الاناث . كما ان نسبة المتقدمين من هؤلاء الاشخاص لديهم مستوى تعليم دون المستوى الاعدادي نسبة (77.6%) والمعاهد الفنية (9.4%) والكليات (12.3%) في حين ان المستويات العليا من الماجستير والدكتوراه كانت نسبتها دون (1%). الا ان فرص العمل في القطاع الخاص لم يتجاوز (25717) شخص عاطل عن العمل في حين توفرت فرص عمل في القطاع الحكومي (201822) شخص. وتم تشغيل (195762) شخص من العاطلين المسجلين بحيث مثل حجم التشغيل نسبة (27.8%) من حجم العاطلين . في حين ان المتوفر من فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص شكل نسبة (32.3%) من حجم المتقدمين للتشغيل تم توظيف (27.8%) فقط.

انظر في ذلك:-

- **المدى " تسعى لاعادة دور مكاتب التشغيل في تنظيم سوق العمل" ، لقاء صحفي مع السيد مدير مركز التشغيل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، العدد 974 حزيران / 2007.**
- **باسمة محمد صادق ، "مظاهر سوق العمل في العراق ، اقتراح السياسات والتوصيات لتحسين اداء سوق العمل" ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، اب / 2006**

سادسا": مستقبل اسواق العمل في العراق*:-

لقد شخص البحث عاملين شكلا قيدين على اسواق العمل في العراق بعد عام 2003 وهما الوضع الامني وقلة الاستثمارات المحلية والاجنبية . وهذان العاملان اكدت عليهما كل خطط التنمية الوطنية المشار اليها سابقا".

حيث ان العامل الاول انعدام الامن او تراجع الوضع الامني اصبح يشكل عاملا" مقلقا" ، ليس على موضوع الاسواق المختلفة فحسب بل على المواطن العراقي ومدى بقاءه حيا" في وطنه ، لان الوضع الامني يشكل تهديدا" على النوع الانساني والبشري في البلاد ، وهذا يقودنا لماذا هذه الهجرة الواسعة الى خارج الوطن ، ومن خيرة الشباب والعوائل ومن مختلف الاديان والمذاهب والمناطق والمحافظات وبالتالي هذا الوضع سوف يسهم بصورة مباشرة على انتقال القوى العاملة وبما فيها ذات التخصصات عالية المهارة والشهادات ولاتقتصر على العمالة غير الماهرة ، وبالتالي فان فرص توليد العمل سوف تنكمش على نفسها بسبب هذه الهجرة الواسعة والكبيرة . مما يقلل من فرص الاستثمار والادخار معا" . اما العامل الثاني فهو انخفاض او انعدام فرص الاستثمارات المحلية والاجنبية ذات توليد فرص العمل . لايمكن توسيع فرص العمل دون توسيع حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية لان توسيع حجم الاستثمارات سوف توسع من فرص العمل المحلي وبالتالي خلق دخول لهؤلاء العاملين سواء الداخلين الى سوق العمل لأول مرة او من الذين وجدوا انفسهم ضمن جيش العاطلين عن العمل وهذه الدخول المتولدة من هذه الاستثمارات الجديدة سوف تخلق طلبا" على السلع والخدمات ممايولد طلبا" بالضرورة على الايدي العاملة وسوف يخلق ذلك تنوعا" في المهارات والكفاءات وبالتالي سوف يتم توسيع سوقي السلع والخدمات واسواق العمل. هذان العاملان لهما اثر كبير في اسواق العمل ليس في حالة العراق فحسب بل حتى في البلدان المتطورة مثل اوربا فبعد ان ذاقت لوعة الحروب الطاحنة خلال القرن العشرين وما أدت اليه من الخراب والدمار ايقنت ان السلام مفتاح الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وان التفاهمات ممكنة ولايوجد بديل للسلام من اجل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وهي تنعم بمثل هذا السلام. وعسى الفرقاء في البلاد يعون اهمية السلام بالنسبة للأزدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ربما يتحقق للبلاد وهذا ليس بعيدا".

ان مستقبل اسواقنا مرهون بمدى التخلص من هذين القيدين لكي تنفرج بقية القيود من اجل التطور والتقدم والازدهار ومن اجل البناء الصحيح لمعالم حضارة عراقية جديدة . كما كنا سابقا".

---

* - لانطمح ان نقدم تقديرات مستقبلية لما يكون عليه الأقتصاد العراقي بما في ذلك اسواق العمل وفقا" للدراسات الأقتصادية المستقبلية او التي اجريت في العديد من بلدان العالم المتقدم خاصة ، لأن أهم الأفتراضات وهي ان يكون الأقتصاد في وضعه الطبيعي وتوفر البيانات التفصيلية من اجل رسم تقديرات مستقبلية ووضع سيناريوهات مستقبلية غير متوفرة اصلا" بسبب طبيعة الأحداث المتسارعة وغير المتسقة فيما بين الأقتصاد العراقي واسواق العمل من جهة والظروف المحيطة بالعراق داخليا" وخارجيا" من جهة اخرى مما يعني تعقد المشهد بصورة لا لبس فيها ومحجوبة عن الرؤية الصريحة او حتى الضمنية التي يمكن التوصل اليها .لان الوضع لايحتاج الى الكثير من السيناريوهات المتفائلة بسبب الطبيعة المتشائمة التي وضع العراق فيها من قبل الاطراف الداخلية والخارجية . وهي تعج بالأحداث التي لاتحمد عقباها لان ابسط تعريف لدراسة المستقبل بأنه "استقراء منهجي لظواهر الماضي والحاضر عن طريق استعمال الأساليب العلمية وتأسيس قراءة متأنية لما سيحدث في المستقبل" (ابراهيم وآخرون ص24) فأذا استطاع الباحث من وضع منهج علمي استقرائي فان ادوات هذا المنهج الموصول الى الأستنتاجات التي يمكن اتخاذ القرارات اللازمة غير متوفرة كما نوهة عنها البحث الحالي ، ولكن البحث سوف يركز في هذه الفقرة على اهم القيود التي يمكن ان نركز عليها لكي نرى المستقبل بدونها واذا استمرت مثل هذه القيود فان الامر يحتاج الى الكثير من الدراسات الملزمة من اجل التوصل الى بعض القرارات المفيدة في مجال بحثنا.

سابعا": الخاتمة

ان الشرط الضروري المتمثل بالقيدين اذا مازالا من الأقتصاد العراقي فان ذلك سوف يمهد لتوفر الشرط الكافي وهو في جعل الاحتياجات ضمن حدود الأمكانيات المتاحة دون زيادة او نقصان . فمعرفة الأمكانيات والأحتياجات الضرورية واللازمة لكي نصل الى مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . سوف يجنب البلاد الأهدار بأمكانياتنا المتاحة وان هذا الاهدار مهما كان حجمه ونسبته صغيرا" او كبيرا" فهو أهدار للأمكانيات المتاحة في البلاد وهو عمل لايقبله أحد. فالعمل على تحسين المؤشرات التي تطرق اليها البحث او التي لم يتطرق اليها فهي مؤشرات تصب في الصالح العام الذي يصبو اليه المواطن العراقي . ومنها مؤشرات أسواق العمل التي تمثل الركيزة الأساسية للعملية الأنتاجية من حيث تطويرها والأهتمام بها وفق المعايير المعروفة للتنمية البشرية المستدامة وهو أهتمام للعملية الأنتاجية ذاتها واستدامة لها . وهذا هو المهم في المقام الأول . لايمكن خلق بيئة مغايرة للبيئة التي نعيشها الا بالتوجه نحو بناء الأنسان العراقي الجديد مستفيدا"" من كل ماهو متاح لديه لكي نصبح من الدول المتقدمة . فمفتاح الحل براي الباحث يكمن في المزيد من التعليم لتنمية رأس المال البشري لأنه المفتاح الذهني لتجاوز الأزمات والمحن وأنه الأكثر اختصارا" من كل الطرق الأخرى .

جدول(1) **بعض المؤشرات الاقتصادية للأقتصاد العراقي للفترة** 2005-2013

ت	المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 100=1988	4.4	10.2	1.4	6.6	5.8	6.9	7.5	8.4	5.2
2	**نصيب الفرد الواحد** السنوي من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	1533.4	1639.1	1634.3	1691.3	1728.2	1803.4	1886.6	1996.3	—
3	**النمو السنوي لنصيب** الفرد بالاسعار الثابتة	1.3	5.5	-0.7	5.5	2.2	4.4	4.6	5.8	2.6
4	**حجم السكان(مليون** نسمة)	27.963	28.787	29.611	30.577	31.664	32.436	33.338	34.207	35.128
5	معدل التضخم %	36.9	53.2	30.7	2.7	-2.8	2.5	5.6	6.1	1.9
6	معدل البطالة %	17.9	17.5	10.26	15.0	14.0	12.0	—	—	11.0
7	**قيمة صادرات النفط الخام(مليون دولار)**	—	32.242	33.712	63.00	43.895	54.248	83.768	92.685	90.411
8	**الايرادات العامة والمنح**	_	32.709	43.117	66.544	47.677	59.981	92.926	102.759	97.571

									($)	
9	الايرادات البترولية (مليون $)	–	–	63.615	44.061	57.250	91.675	100.64	94.886	
10	% الايرادات العامة والمنح الى الناتج المحلي الاجمالي	–	–	48.1	61.8	49.9	59.6	55.8	49.9	
11	% الايرادات البترولية الى اجمالي الايرادات العامة والمنح	–	–	–	–	–	98.6	97.9	97.2	
12	% الايرادات البترولية الى الناتج المحلي الاجمالي	–	–	–	–	–	58.2	54.6	48.6	
13	الايرادات البترولية الى الايرادات العامة	–	–	72.1	75.8	62.3	68.3	74.8	71.5	
14	الانفاق العام(مليون$)	–	25.385	26.497	49.257	44.776	59.944	40.176	91.658	
15	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	–	46.6	35.7	45.7	47.5	59.2	49.0	46.9	
16	العجز الفائض الكلي في الموازنة العامة(مليون$)	–	7.324	16.620	17.288	2.251	0.038	25.682	12.583	5.913
17	نسبة العجز او الفائض الكلي للموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	–	13.4	22.4	16.1	2.4	0.0	16.3	6.8	3.0

المصدر: -

انظر في ذلك:

- المؤشرات من 1-5 عدا 2013 نجلة شمعون شليمون الجلبي ، (تحليل تكاليف التضخم واثرها على مستويات المعيشة في العراق للمدة 1990-2012) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص70 .
- الدكتور اديب قاسم شندي ، (ظاهرة البطالة في الأقتصاد العراقي) ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد25 ، بغداد 2011 ، ص ص 88-95 عدا 2013 ، المؤشر رقم 6 .
- صندوق النقد العربي (التقرير الأقتصادي العربي الموحد للأعوام 2012 و 2013 و 2014) ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، المؤشرات من 7 الى 17 صفحات متعددة بضمنها مؤشرات سنة 2013 ايضا" من ضمنها المؤشرات من 1 الى 17 لسنة 2013

جدول(2) بعض المؤشرات عن القوى العاملة العراقية للفترة 2003-2012

السنة	القوى العاملة من السكان	%النساء من فوق العمل(15 سنة فأكثر)	% الاطفال اللذين يعملون(5-14سنة)	نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي%	نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي%	الخدمات%
2003	26.8	20.8	(2003-99) 8.0	8.7	21.0	70.3
2004	27.0	21.2	(2003)-(99) 8.0	8.3	20.3	71.4
2005	27.1	21.9	(2004-99) 13.7	7.9	19.9	72.2
2006	26.8	22.6	(2006-99) 11.0	8.4	19.8	71.8
2009	38.8	22.0	(2009-2000) 11.0	14.0	14.9	71.1
2010	25.6	21.4	(2010-2000) 11.0	5.5	15.1	79.4
2012	24.6	17.3	(2012-2005) 4.0	4.9	15.2	79.9

المصدر:-

- صندوق النقد العربي
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2005،2006،2007،2008،2012،2014) دولة الامارات العربية المتحدة – ابو ظبي ، صفحات مختلفة

المصادر:-

1- صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005-2014 ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي .

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مجموع الأحصائية السنوية 2012-2013 ، مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء ، بغداد .2014

3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، ستراتيجية التنمية الوطنية 2007 – 2010 ، بلا مكان طبع ، بغداد 2007

4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ، بغداد 2010.

5- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، بغداد 2013

6- جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ، مشروع سياسة التشغيل الوطنية ، دائرة العمل والتدريب المهني ، ايلول 2010

7- الدكتور اديب قاسم شندي ، (ظاهرة البطالة في الأقتصاد العراقي) ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد25 ، بغداد .2011

8- نجلة شمعون شليمون الجلبي ، (تحليل تكاليف التضخم واثرها على مستويات المعيشة في العراق للمدة 1990-2012) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، .2015

9-باسمة محمد صادق ، "مظاهر سوق العمل في العراق ، اقتراح السياسات والتوصيات لتحسين اداء سوق العمل" ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، اب / 2006 .

10- منتهى زهير محسن السعدي ، (تحليل العلاقة بين النمو الأقتصادي والبطالة في العراق بأستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأدارة والأقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، .2013

11- ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .